

دلائل الإعجاز

الاستعارة والتَّمثيل . وإِنما يكون التَّمثيلُ مجازاً إذا جاءَ على حدِّ الاستعارة . فالاستعارةُ أن تريدَ تشبيهَ الشيءِ بالشيءِ فتدعَى أن تُفصِحَ بالتَّشبيهِ وتظهره وتجيءَ إلى اسمِ المشبَّه به فتُعيِّرهُ المشبَّه وتجرِّيهُ عليه تُريدُ أن تقولَ : رأيتُ رجلاً هو كالأسدِ في شجاعتهِ وقوةِ بطشهِ سواء فتدعَى ذلك وتقولُ : " رأيتُ أسداً " . وضربُ آخرُ من الاستعارةِ وهو ما كان نحو قوله : - الكامل - . (إذُ أصبحتُ بيدِ الشَّمالِ زمامُها ...) .

هذا الضربُ وإِن كان الناسُ يضمُّونه إلى الأولِ حيثُ يذكرونَ الاستعارةَ فليسا سواءً وذلكَ أنَّك في الأولِ تجعلُ الشيءَ المشبَّه ليس به . وفي الثَّاني تجعلُ للشيءِ المشبَّه ليس له . تفسيرُ هذا أنَّك إذا قلتَ : رأيتُ أسداً فقد ادَّعتَ في إنسانٍ أنَّهُ أسدٌ وجعلتَهُ إيَّاه ولا يكونُ الإنسانُ أسداً . وإِذا قلتَ : " إذُ أصبحتُ بيدِ الشَّمالِ زمامُها " فقد ادَّعتَ أن للشَّمالِ يداً . ومعلومٌ أنه لا يكونُ للرَّيح يدٌ . وهاهنا أصلُ يجبُ ضبطُهُ وهو أنَّ جعلَ المشبَّه المشبَّه به على ضربينِ : أحدهما أنْ تُنزلَهُ منزلةَ الشيءِ تذكُّرهُ بأمرٍ قد ثبتَ له فأنتَ لا تحتاجُ إلى أن تعملَ في إثباته وتزججه . وذلكَ حيثُ تُسقطُ ذكرَ المُشَبَّه من الشَّيئين ولا تذكُّره بوجهٍ من الوجوه كقولك رأيتُ أسداً .

والثَّاني أن تجعلَ ذلكَ كالأمر الذي يحتاجُ إلى أن تعملَ في إثباته وتزججه . وذلكَ حيثُ تجري اسمَ المشبَّه به صراحةً على المشبَّه فتقولُ : زيدٌ أسدٌ وزيدٌ هو الأسدُ . أو نجيةً به على وجهٍ يرجعُ إلى هذا كقولك : إنَّ لقيتَهُ لقيتَهُ به أسداً وإِن لقيتَهُ ليلقيتَكَ منه الأسدُ . فأنتَ في هذا كلاًّ تعملُ في إثبات كونه أسداً أو الأسدُ وتضعُ كلامك له . وأمَّا في